S/2000/888

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
21 September 2000
Arabic
Original: English

التقرير الرابع للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن، في قراره ١٣١٦ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٠، تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ لإتاحة الوقت اللازم للاضطلاع بمزيد من الأنشطة الدبلوماسية دعما لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار (S/1999/815، المرفق).

٢ - وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في القرار نفسه، أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن يقدم توصيات بشأن ما يمكن أن يتخذه المجلس من إجراءات أخرى. وهذا التقرير مقدم عملا بالطلب المذكور، ويبين التطورات التي حدثت منذ التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/566 و Corr.1).

ثانيا - التطورات السياسية

٣ - في أعقاب اجتماع اللجنة السياسية المنشأة بموجب اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، المعقود في ٢٨ تموز/يوليه، عقدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ويندهوك، في ٧ آب/أغسطس، مؤتمر قمة للتباحث في سبل ووسائل تذليل الصعوبات المواجهة في تنفيذ الاتفاق، ضمن قضايا أخرى.

٤ - وبعد ذلك، دعا الرئيس الزامبي، شيلوبا، إلى عقد مؤتمر قمة لأطراف اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ورأس المؤتمر الذي عُقد في لوساكا في ١٤ آب/أغسطس. وحضر المؤتمر رؤساء دول أوغندا، وبوتسوانا، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا. واشترك في مؤتمر القمة أيضا ممثلي الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وأمين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٥ - ولم يتمكن مؤتمر القمة الذي انتهى في الساعات الباكرة من ١٥ آب/أغسطس بعد نحو ١٥ ساعة من النقاش المتواصل، من إحراز أي تقدم بشأن القضايا المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه، الأمر الذي يعزى أساسا لرفض حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية السماح بانتشار قوات البعثة في الإقليم الخاضع لسيطرة الحكومة وقبول اضطلاع السير كيتوميل ماسير بدور الميسّر المحايد.

210900 210900 00-64942 (A)

٦ - ورحَّب البيان الذي صدر في ختام مؤتمر قمة لوساكا باستعداد الأمم المتحدة لبدء الانتشار، واعترف، في الوقت نفسه، بأن الأوضاع السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تسمح حتى الآن ببدء هذا الانتشار. وأشار مؤتمر القمة إلى الضمانات التي قدمها في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠ الموقعون على اتفاق لوساكا بالحفاظ على سلامة موظفي الأمم المتحدة وكفالة حمايتهم وحرية حركتهم، وناشد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتعاون بالكامل مع بعثة الأمم المتحدة وتستوفي الشروط الضرورية للانتشار. وباستثناء حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أكد المشاركون في مؤتمر القمة مجددا تأييدهم للميسّر المحايد. وجرى توجيه نداء إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بإعادة النظر في موقفها من أجل الانتهاء بسرعة من اتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد الحوار بين الأطراف الكونغولية.

مهمة المبعوث الخاص إلى المنطقة

٧ - أجريتُ خلال الفترة المشمولة بالتقرير اتصالات مكثفة مع قادة المنطقة، وبخاصة الرئيس شيلوبا، ولكن عملية السلام ظلت في طريق مسدود على الرغم من جهود جميع الأطراف المعنية. لذا، قَررتُ إيفاد مبعوث خاص إلى المنطقة دون الإقليمية لكي يبحث مع الرئيس كابيلا وغيره من قادة المنطقة القضايا العالقة.

٨ - وبعد الحصول على موافقة مجلس الأمن، عَينتُ الجنرال عبد السلام أبو بكر، الرئيس السابق لدولة نيجيريا، ممثلا خاصا لي للاضطلاع بهذه المهمة غير السهلة. وسافر الجنرال أبو بكر من ٢٠ إلى ٢٤ آب/أغسطس إلى كنشاسا ولوساكا وأديس أبابا لكي ينقل إلى الرئيس كابيلا وإلى الرئيس شيلوبا والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد سالم أحمد سالم، موقف الأمم المتحدة فيما يتعلق بحالة عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩ - وأعاد ممثلي الخاص، في أثناء اجتماعه بالرئيس كابيلا، تأكيد ولاية بعثة الأمم المتحدة، وأكد على أن التعاون والدعم من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أمران لا غنى عنهما للنجاح في تنفيذ اتفاق لوساكا. وطلب إلى الحكومة وقف جميع الأعمال القتالية، وإعطاء البعثة حرية كاملة في الحركة، والامتثال لأحكام اتفاق مركز القوات المبرم بين الحكومة والأمم المتحدة. وأكد مبعوثي الخاص أيضا على ضرورة كف الحكومة عن المشاركة في حملة التشهير الجارية في صحافة كنشاسا ضد البعثة والأمم المتحدة، وعن تأييدها لهذه الحملة. وأكد الجنرال أبو بكر، فضلا عن ذلك، أنه لن يتسنى إحراز تقدم في الجوانب العسكرية من اتفاق لوساكا ما لم يُسمح للحوار بين الأطراف الكونغولية بالمضي قدما. وفي هذا الصدد، بحثت مسألة الميسّر المحايد أيضا بحثا مستفيضا.

١٠ - وأكد الرئيس كابيلا، رغم تقديره لجدية الرسالة المنقولة، أن العقبات التي تعترض طريق تنفيذ اتفاق لوساكا لا تعزى إلى الحكومة بل إلى ''المعتدين''. وانتقد المجتمع الدولي لتغاضيه عن المشاكل التي يواجهها بلده وعن كونه معتدى عليه. وأصر على أن قضية اجتياح بلده يجب أن تعالج على وجه السرعة وأنه يجب أن يطلب المجتمع الدولي من القوات الأجنبية الدخيلة أن تغادر البلد دون إبطاء. وقدم مبعوثي الخاص أمام أعضاء مجلس الأمن في ٣٠ آب/أغسطس، إحاطة عن المهمة التي ذهب فيها إلى المنطقة.

١١ - وفي ٢٣ آب/أغسطس، أي يوم مغادرة مبعوثي الخاص، قام وزيرا الخارجية والداخلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، معا، بإبلاغ ممثلي الخاص، السيد كامل مرجان، بأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ستأذن من الآن فصاعدا بانتشار كتائب الأمم المتحدة في مبنداكا وكانانغا وكيندو وكيسنغاني. وأفاد الوزيران ممثلي الخاص أيضا بتخفيف القيود المفروضة على حرية حركة البعثة، وأذنا

بإرسال وحدة صغيرة إلى كنشاسا لدعم مقر القيادة العسكرية للأمم المتحدة بشرط ألا يحمل أفرادها السلاح في غير ساعات العمل. وتلقت البعثة عقب ذلك مذكرة شفوية مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس من المفوضية العامة للحكومة، المسؤولة عن شؤون بعثة الأمم المتحدة، تعيد فيها تأكيد تعهدات الحكومة الآنفة الذكر، وإن يكن بتفسير مختلف نوعا ما.

١٢ - ولا تمثل الإجراءات التي أعلن عنها الوزيران، وأكدتها بصفة عامة المذكرة الشفوية، سوى بعض التدابير المحددة التي قدمها مبعوثي الخاص إلى الرئيس كابيلا. وبصفة خاصة، لم تأذن الحكومة بإرسال وحدات عسكرية متخصصة تابعة للبعثة من بلد يحتمل أن يساهم بقوات إلى الإقليم الذي تسيطر عليه الحكومة وهو ما لا يمكن بدونه نشر وحدات نظامية أخرى في المستقبل القريب. وفضلا عن ذلك، وفي اليوم نفسه الذي أعلنت فيه التنازلات التي طال انتظارها، أدلى وزير آخر في الحكومة ببيان عام يعلن فيه تعليق اتفاق لوساكا ويدعو إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وأوغندا تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وإلى إجراء محادثات مباشرة بين الحكومة والمتمردين.

١٣ - وفي رسالة موجهة لي من الرئيس كابيلا مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس، أعيد تكرار كثير من المشاعر التي عبر عنها لممثلي الخاص. فقد أشار الرئيس مجددا إلى أن بلده ضحية العدوان. وأعاد التأكيد، مستشهدا بالمناوشات التي نشبت ثلاث مرات بين القوات الرواندية والقوات الأوغندية في كنشاسا، على أن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار قد فشل في معالجة المخاوف الرئيسية لحكومته، بما في ذلك وضع حد لأعمال القتال. ورأى أن الاتفاق مختل وأن ثمة حاجة إلى تعديله على وجه السرعة. وذكر الرئيس كابيلا في الرسالة أيضا أن مشكلة العدوان ينبغي "فصلها" عن مسألة الإدارة السياسية الداخلية الكونغولية. واقترح الرئيس بذل جهود دولية للوساطة لجمع الأطراف المتحاربة من خلال المفاوضات المباشرة. ولم يرد ذكر أي آراء تتعلق بانتشار البعثة.

١٤ - بيد أن الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجّه، في اليوم التالي، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بها موقف حكومة بلده من عملية السلام (S/2000/837، المرفق). وخلصت الحكومة إلى أن ثمة حاجة إلى مراجعة اتفاق لوساكا ليأخذ في الاعتبار العوامل الجديدة التي نجمت عن القتال في كيسنغاني وعن قرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وكررت الرسالة اعتقاد الحكومة بأن "الحرب العدوانية" ينبغي أن تفصل عن الصراع السياسي بين الحكومة وعدد من الفصائل الكونغولية المسلحة كما كررت الاقتراح المتعلق بالمحادثات المباشرة مع القوات الأجنبية التي أقحمت نفسها في الأمر. وفي الرسالة المؤرخة ٢٩ آب/أغسطس أشير أيضا إلى أن الحكومة قررت الحد من "التدابير التحوطية" التي اتخذت حتى الآن بشأن البعثة فيما يتعلق بمركز قوات البعثة وتحركاتها وأوردت التعهدات التي قطعتها الحكومة، على غرار التعهدات التي ذكرها لممثلي الخاص وزيرا الخارجية والداخلية في ٢٣ آب/أغسطس.

١٥ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، قابلت وزير الخارجية يروديا، الذي كان في زيارة للأمم المتحدة بوصفه المبعوث الخاص للرئيس كابيلا إلى مؤتمر قمة الألفية. واغتنمت هذه الفرصة لأوضح مرة ثانية موقف الأمم المتحدة بشأن انتشار البعثة وأبرزت الصعاب الرئيسية التي لا تزال تواجهها ومخاوفي بسبب استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار التي ترتكبها قوات الحكومة والقوات المتمردة وحلفاؤها. وأعرب الوزير عن اعتقاد حكومة بلده بأن قوات البعثة ينبغي أن تعمل كقوة لفض الاشتباك. وعندما أشرت إلى أن ذلك أمر

يمكن النظر فيه في المرحلة الثالثة من انتشار البعثة، رد بأن الشعب الكونغولي لن يتفهم الأسباب الداعية إلى هذا التأخير ولا يمكنه الانتظار دون جدوى.

١٦ - وبصدد الحوار بين الأطراف الكونغولية، أعاد السيد يروديا التأكيد على طلب حكومته استبدال السير كيتوميل كطرف ميسّر. وحثثته على النظر في العمل مع فريق تيسيري حتى يمكن إحراز تقدم في عملية السلام على النحو الذي اقترحه ممثلي الخاص أثناء زيارته المنطقة. وأوضح وزير الخارجية أيضا أنه بما أن التمرد الذي يعاني من التشرذم لم يكن له وجود ولن يستمر دون رعاية خارجية، حسب رأيه، فإن حكومة بلده ترغب بسبب ذلك في إجراء حوار مباشر مع القوات الأجنبية الدخيلة.

١٧ - وأعاد السيد يروديا التأكيد، في الاتصالات التي أجراها مع كبار موظفي الأمم المتحدة أثناء إقامته في نيويورك، على قبول حكومته بانتشار قوات الأمم المتحدة على النحو المبين في الفقرتين ١١ و ١٤ أعلاه.

الحوار بين الأطراف الكونغولية

١٨ - وفقا لما سبقت الإشارة إليه أعلاه، ظلت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ترفض الميسّر المحايد للحوار بين الأطراف الكونغولية، السير كيتوميل ماسير. وبعد أن سحبت الحكومة ثقتها من السير كيتوميل وطلبت من منظمة الوحدة الأفريقية أن تقترح ميسّرا جديدا، أغلقت مكتبه في كنشاسا مؤقتا في ٢٠ حزيران/يونيه. وفي محاولة للتغلب على هذا المأزق، حاول الرئيس الجزائري بوتفليقة، بصفته رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية، دون جدوى عقد مؤتمر قمة مصغر في مدينة الجزائر في ٤ تموز/يوليه. وعلى نفس الشاكلة، فقد أدى غياب بعض الشخصيات البارزة، ومن بينها الرئيس كابيلا، عن الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في لومي من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه، إلى عرقلة الجهود المبذولة لمعالجة هذه المسألة على أعلى المستويات. واتخذ مؤتمر القمة قرارا يحث الأطراف الكونغولية، وبوجه خاص حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، على التعاون التام مع الميسّر المحايد. بيد أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ذكرت، في اجتماعات لاحقة، أنها غير مستعدة لتعديل موقفها من الميسّر.

١٩ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، أعلن وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية في مؤتمر صحفي أن قرار عدم التعاون مع السير كيتوميل لا رجعة فيه. وأضاف السيد يروديا أن الحكومة تعتبر الجمعية التأسيسية التي أنشئت مؤخرا بمثابة المنتدى الملائم لإجراء حوار وطني. وقد افتتحت الجمعية التأسيسية، التي عين أعضاؤها البالغ عددهم ٣٠٠ عضوا بمرسوم رئاسي، في ٢١ آب/أغسطس في لوبومباشي، وأسندت إليها مهمة دراسة مشروع الدستور ووضع قوانين للمؤسسات السياسية ومراقبة أنشطة الحكومة. وفي الدورة الاستثنائية للجمعية، المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر في كنشاسا، أعلن وزير العدل إنشاء لجنة برلمانية خاصة للحوار بين الأطراف الكونغولية.

بعثة التقييم في كيسنغاني

٢٠ - عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، أوفدت بعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١٣ إلى ٢٣ آب/أغسطس لتقييم الخسائر في الأرواح والممتلكات التي أصابت السكان المدنيين في كيسنغاني من جراء تجدد القتال بين القوات الرواندية والأوغندية بين يومي ٥ و ١١ حزيران/يونيه. وتألفت البعثة، التي ترأسها السيد عمر بخيت، مدير شعبة الاستجابة في حالات الطوارئ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من موظفين ينتمون إلى إدارات الأمم المتحدة المختلفة، ورافقها موظفون من وكالة

الأمم المتحدة التي تتخذ من كنشاسا مقرا لها. وتلقى الفريق المساعدة أيضا من موظفي كل من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب منسق الشؤون الإنسانية والمنظمات غير الحكومية التي تتخذ من كيسنغاني مقرا لها. وقد تأخر وصول الفريق بأكمله إلى المدينة حتى ٢٢ آب/أغسطس بسبب موت أحد أفراد طليعة الفريق فجأة في كيسنغاني في ١٨ آب/أغسطس. ورغم هذا الحدث المؤسف، تمكّن الفريق من زيارة المدينة وعقد اجتماعات في كنشاسا وإجراء تقييم أولي.

ثالثا - التطورات العسكرية

انتهاكات وقف إطلاق النار

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الأطراف تقوم بعمليات عسكرية كبيرة. وفضلا عن ذلك، كانت هناك مؤشرات على أن الأطراف تجري استعدادات عسكرية مكثفة تشمل شراء كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية والتجنيد الواسع النطاق للشبان والسجناء الذين أطلق سراحهم وإعادة تدريب الوحدات القتالية ونشر الكتائب الأمامية وتعزيز وحدات الخطوط الأمامية.

٢٢ - واندلع أعنف قتال في الجزء الشمالي من مقاطعة خط الاستواء. وتفيد التقارير أن القوات الحكومية وحلفاءها قاموا، بعد إيقاف حركة عناصر حركة تحرير الكونغو صوب الجنوب على طول نهر أوبانغي، بصد قوات حركة التحرير والاستيلاء على مدينة اميسي. وبعد ذلك أفادت التقارير أن القوات المسلحة الكونغولية قد تقدمت شمالا واستولت على دونغو وبلغت ليبينغي. بيد أن حركة تحرير الكونغو ادعت، في ٤ آب/أغسطس، أنها أوقفت الهجوم الحكومي على بعد ٥٠ إلى ٦٠ كيلومترا جنوب ليبينغي.

٢٣ - وشنت حركة تحرير الكونغو، بعد التعزيزات التي تفيد التقارير أنها تلقتها من وحدات تابعة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، هجوما مضادا رئيسيا في جنوب ليبينغي مما أدى إلى وقوع عدد كبير من الإصابات. وفي ١٠ آب/أغسطس، أعلنت الحكومة من طرف واحد قرارها بإيقاف الهجوم. وردا على ذلك، طالبت حركة تحرير الكونغو بانسحاب القوات الحكومية إلى خط فض الاشتباك الذي حدد في كمبالا في ٨ نيسان/أبريل. ومنذ ذلك الحين، تشير التقارير إلى أن حركة تحرير الكونغو قد استولت على مدينة دونغو في ٨ أيلول/سبتمبر بينما عززت القوات المسلحة الكونغولية وحلفاؤها قواتهم في مبانداكا. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، سافر قائد قوات البعثة إلى غبادوليت لعقد اجتماع مع السيد بيمبا، رئيس حركة تحرير الكونغو في محاولة لإقناعه بوقف هجمات الحركة.

٢٤ - وفي تطور ذي صلة بذلك، أعربت مؤخرا حكومتا جمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى المجاورتان عن الانزعاج من أن القتال الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خاصة في المناطق الحدودية المباشرة، قد أثر على بلديهما. وبصفة خاصة، يواصل عدد كبير من اللاجئين الدخول إلى كلا البلدين، وتوقفت حركة الملاحة الحيوية على نهر أوبانغي مسببة خسائر اقتصادية جسيمة.

٢٥ - ووجه الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية رسالة إلى رئيس مجلس الأمن في ٢١ آب/أغسطس (S/2000/817) ادعى فيها أن القوات المسلحة الأوغندية تعد لهجوم واسع النطاق. وطلبت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية سحب القوات الأوغندية والرواندية فورا من كيسنغاني ومن إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية دون مزيد من التأخير، وأن تمتنع كافة الأطراف عن القيام بأي عمل هجومي خلال عملية فض الاشتباك وانسحاب القوات الأجنبية.

٢٦ - وقد وقع كذلك قتال على نطاق أقل ضراوة في مقاطعة خط الاستواء الجنوبي حول مدينة إيكيلا، وهي موقع استراتيجي على منتصف الطريق بين كيسنغاني وبوينـدي، حيث ذكرت بعض التقارير أن قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وجيش رواندا الوطني حاولت قطع الطريق المؤدي إلى هذا الموقع الأمامي الهام. وفي مقاطعة كانانغا، أبلغ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية عن عدد من الهجمات التي شنتها قوات الحكومة إلى الجنوب من كابالو. ولم تتمكن البعثة من التحقق من دقة هذه التقارير ولا يبدو أن أيا من الطرفين قد حقق انتصارا كبيرا.

٢٧ - وظلت الحالة العسكرية والأمنية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى الأخص في كيفوس، متفجرة للغاية. واشتكى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية من أن الجماعات المسلحة الموالية للحكومة توالي شن العديد من الهجمات في شمال كيفو وجنوبها. وقد وقعت إحدى هذه الهجمات بالقرب من أوفيرا في ٩ تموز/يوليه وأدت إلى مقتل أحد عمال الإغاثة الدولية. ووقعت حادثة خطيرة أخرى في ١٠ تموز/يوليه، عندما قام مقاتلو إنتراهاموي ومايي مايي، حسبما جاء في التقارير، بالهجوم مرارا على مخيم للمشردين في ساكي، بالقرب من غوما. وفي ٢٦ آب/أغسطس، وقع هجوم بالقنابل اليدوية في بوكافو أدى إلى مقتل ٨ أشخاص وإصابة نحو ٤٠ شخصا بجروح. ورغم أن الجماعات المسلحة المسؤولة عن هذه الهجمات لم تكن من الموقعين على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، فهناك تقارير متواصلة تفيد بأن أحد الأطراف يزودها بالأسلحة والتدريب.

الحالة في كيسنغاني

٢٨ - عملا بالقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، سحبت رواندا وأوغندا قواتهما إلى مسافة تبلغ نحو ١٠٠ كيلومتر من وسط كيسنغاني. وقد تحركت الوحدات العسكرية التابعة لجيش رواندا الوطني جنوبا، بينما انسحبت الوحدات العسكرية التابعة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية إلى الشمال. ولم يتمكن المراقبون العسكريون التابعون للبعثة من تأكيد صحة الشائعات المستمرة عن إعادة تسرب جنود جيش رواندا الوطني وجنود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ووجودهم الخفي.

٢٩ - بيد أن العناصر العسكرية والسياسية التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ظلت تسيطر على المدينة. وفي ٨ آب/أغسطس، أشار قادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، في أثناء اجتماعهم بممثلي الخاص، إلى استعدادهم لسحب قواتهم من المدينة وفقا لجدول زمني يتفق عليه مع البعثة. وعلى الرغم من هذا الالتزام، عزز التجمع الكونغولي وجوده العسكري في كيسنغاني خلال شهر آب/أغسطس، متذرعا بحظر قيام قوات الحكومة بشن هجوم.

انسحاب القوات الأجنبية

٣٠ - في ٢٢ حزيران/يونيه، بدأت أوغندا في سحب خمس من كتائب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووصفت ذلك بأنه حركة من جانب واحد ودعم لخطة كمبالا لفض الاشتباك. وتعهدت السلطات الأوغندية بسحب القوات المتبقية وفقا لأحكام اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وقام ضباط الاتصال التابعون للبعثة برصد إعادة المجموعة الأولى من القوات إلى وطنها، وقد وصلت هذه المجموعة إلى عنتيبي قادمة من بوتا (المقاطعة الشرقية) في ٢ آب/أغسطس. ورغم أن مسؤولي قوات الدفاع الشعبية الأوغندية أبلغوا البعثة بأن الرحلات الجوية التالية حملت القوات إلى مطارات في وسط وشمال أوغندا، فلم يتسن التأكد من صحة هذه المعلومات.

٣١ - وفي ٨ آب/أغسطس، أعلنت رواندا عن عودة ١ ٠٠٠ من جنودها من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي اليوم نفسه، أعلنت حكومة رواندا، اقتراحا بانسحاب قوات جيش رواندا الوطني من بعض المواقع في خط المواجهة من أجل إتاحة منطقة خالية وواسعة لفض الاشتباك (S/2000/782، المرفق). وتشمل العناصر الرئيسية لهذا الاقتراح، حسبما أبلغت إلى ممثلي الخاص، إعادة نشر قوات جيش رواندا الوطني على بعد حوالي ٢٠٠ كيلومتر من خط المواجهة الحالي إلى خط متوسط لفض الاشتباك تحدده مناطق كولي وبينا ديبيلي ولوسامبو ولوباو وماناو وموبا؛ ثم إعادة نشرها لاحقا في خط يمر بالقرب من نهر الكونغو، وتحدده مناطق لوبولو وبونيا وكيندو وكيبومبو وسامبا وكونغولو وكابالو ونيونزو وكاليمي.

٣٢ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، أجرى قائد قوات البعثة محادثات مع كبار المسؤولين الروانديين في كيغالي، ثم قدم تفاصيل مبادرة فض الاشتباك إلى السلطات العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكتب قائد القوات كذلك إلى رئيس اللجنة العسكرية المشتركة بالنيابة، في ٣٠ آب/أغسطس، مزودا إياه بتفاصيل خطط فض الاشتباك المقترحة وطالبا إليه تقديمها في أقرب فرصة إلى اللجنة العسكرية المشتركة لكي تنظر فيها.

رابعا - التعاون مع اللجنة العسكرية المشتركة

٣٣ - واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاونها الوثيق مع اللجنة العسكرية المشتركة واحتفظت بفريق من ضباط الاتصال في لوساكا لهذا الغرض. وساعدت البعثة في نشر اللجان العسكرية المشتركة الإقليمية وتقديم الدعم السوقي لها في بوينديي (المقاطعة الاستوائية) وكابيندا (مقاطعة كاساي الشرقية) وكابالو (مقاطعة كاتانغا) وليسالا (مقاطعة خط الاستواء). ويتخذ ضباط الاتصال الحاليون للبعثة مواقع مشتركة مع كل لجنة من اللجان العسكرية المشتركة الإقليمية. بيد أن ممثلي رواندا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو لم يوفدوا بعد إلى اللجنة العسكرية المشتركة الإقليمية في كابندا. وحالت كذلك قلة الموارد دون إرسال لجنة عسكرية مشتركة إقليمية إلى كيسنغاني.

٣٤ - وعقب اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة واللجنة السياسية التي عقدت في لوساكا من ٢ إلى ٩ حزيران/يونيه، وبالتنسيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، تم تبادل لأسرى الحرب خلال الأسبوع الثاني من حزيران/يونيه، كما يلي: أفرجت سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية عن ٨٨ أسيرا روانديا، وأفرجت زمبابوي عن ٤٣ أسيرا روانديا، وأفرجت رواندا عن ١١ أسيرا ناميبيا و ٣٥ أسيرا زمبابويا.

٣٥ - ونظرت اللجنة العسكرية المشتركة، في الجلسة العامة اللاحقة، التي عقدت في لوساكا يومي ٢٦ و ٢٧ تموز/يوليه، في الخطط التفصيلية لفض الاشتباك في أربع من مناطق خط المواجهة، وهي: كابالو وكابيندا وإيكيلا وطريق كانانغا - كيندا. وقبل الجلسة العامة، نوقشت مشاريع المقترحات وقبلت من حيث المبدأ. بيد أن اللجنة المشتركة لم تتمكن من الموافقة على الخطط بعد أن أعلن ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية أن لديه تعليمات بالامتناع عن الموافقة على تجريد ايكيلا من السلاح، وبمغادرة الدورة إذا لم تناقش اللجنة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠). وقد حدا هذا النهج باللجنة العسكرية المشتركة إلى تعليق مداولاتها بشأن خطة فض الاشتباك.

٣٦ - وفي اجتماع للجنة السياسية جاء عقب دورة اللجنة العسكرية المشتركة، دفع ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن قرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠) يقر بأن بلده تحتله

قوات مسلحة أجنبية، وبأن حكومته ستطلب بالتالي مراجعة اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ومراجعة ولاية البعثة. وردا على ذلك، أعلن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو تأييدهما لاتفاق لوساكا.

خامسا - حالة انتشار البعثة

الانتشار الحالي

٣٧ - كان لدى البعثة، في ١٥ أيلول/سبتمبر ما مجموعه ٢٥٨ من ضباط الاتصال والمراقبين العسكريين. وفي داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، تتمركز أفرقة ضباط الاتصال العسكريين، في مواقع مقار حركات التمرد (بونيا وغبادوليت وغوما) وفي اللجان العسكرية المشتركة الإقليمية الأربع (بوينديي وكابالو وكابيندا وليسالا) بالإضافة إلى كنشاسا. وتتمركز أفرقة المراقبين العسكريين كذلك في ستة مواقع أخرى (غيمينا وإيسيرو وكانانغا وكيندو وكيسنغاني ومبانداكا). ويتمركز أربعة وعشرون من ضباط الاتصال في عواصم البلدان المجاورة.

٣٨ - وواصلت البعثة تخطيط واستكشاف مواقع جديدة لأفرقة المراقبين العسكريين، ولكن بنجاح محدود بسبب القيود الصارمة المفروضة على حركة البعثة ووصولها للمواقع. وأدى انعدام وقف إطلاق النار في عدد من المناطق إلى تفاقم الصعوبات، إذ لم تكن الأطراف على استعداد للسماح بانتشار المراقبين العسكريين التابعين للبعثة في مناطق المواجهة. وفي بداية أيلول/سبتمبر، كان هناك في كنشاسا عدد من المراقبين العسكريين لا يزال في انتظار اضطلاعه بمهامه، إذ حالت الصعوبات المواجهة دون إرساله إلى المواقع الميدانية.

٣٩ - ورغم المشاكل العديدة التي واجهتها الأطراف، قامت البعثة بدراسات استقصائية فنية في كيسنغاني وكانانغا ومبنداكا وكيندو لتقييم مدى ملاءمتها لتمركز كتائب الأمم المتحدة. ويشكل جميع هذه المواقع تحديات هامة تتعلق بالنقل والإمداد ويتطلب تعاونا كاملا من قبل الحكومة وغيرها من السلطات، فضلا عن التسليم المبكر للمرافق التي تستخدمها حاليا قوات تشغل هذه المواقع. ولأسباب تتعلق بالنقل والإمداد وأسباب أمنية شتى، تبين أن كيندو تشكل موقعا مناسبا، كما أن كاليمي قيد النظر الفعلي كموقع بديل. وقامت البعثة بمسح أيضا لمرافق من أجل أربعة مقار قطاعية يلزم تأمينها من أجل تنفيذ خطة كامبالا لفض الاشتباك. وأنشئ في مطلع حزيران/يونيه في كيسنغاني أول مقر قطاعي مؤقت يعمل فيه جهاز صغير من الموظفين العسكريين والمدنيين. ويجري إقامة مقر مؤقت ثان في كانانغا.

٤٠ - وقامت البعثة، رغم الصعوبات الكبيرة التي واجهتها، بوضع عناصر لقاعدة نقل وإمداد في كنشاسا لتقديم الدعم لمقر البعثة وللأفرقة المتواجدة في المقاطعات الغربية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأنشئت أيضا قاعدة نقل وإمداد مؤقتة في غوما. وبفضل التعاون الايجابي الذي أبدته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، قامت البعثة باستخدام المرافق التي كانت تستخدمها سابقا بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في المطار الواقع في بانغوي، والمناسب جدا لاستخدامه كنقطة انطلاق لانتشار الوحدات وأفرقة المراقبة. ومن المتوقع إبرام اتفاق مركز البعثة مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل القريب.

أمن أفراد البعثة

٤١ - إن أخطر تهديد يواجه أفراد البعثة يتمثل في المواجهات البالغة الحدة التي تقع بين الأطراف المتحاربة. وقد تجلت هذه المخاطر بوضوح في حزيران/يونيه في كيسنغاني، حيث تعرض أفراد غير مسلحين من البعثة للنيران المتبادلة بين

القوات الرواندية والقوات الأوغندية. وثمة مخاطر مشابهة ماثلة بشكل خاص في مقاطعة خط الاستواء. كما أن الرحلات الجوية التي تقوم بها البعثة إلى تلك المقاطعة محفوفة بالمخاطر؛ وفي مناسبة واحدة على الأقل هددت حركة تحرير الكونغو باسقاط طائرة تابعة للأمم المتحدة لم تمتثل للقيود التي فرضتها على الحركة الجوية. وفي المقاطعة الشرقية، قامت مجموعة من الجنود المسلحين التابعين للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية باحتلال مبنى فريق المراقبة التابع للبعثة في بونيا بتاريخ ٣١ آب/أغسطس، طالبة الحماية من إحدى الفئات المعارضة. ورغم أن هذه الحادثة انتهت بسلام، فإنها سلطت الأضواء على مدى ما يتعرض له أفراد البعثة غير المسلحين من أخطار.

٤٢ - وفي كنشاسا، غالبا ما تحول مقر البعثة إلى مسرح للمظاهرات المنظمة. وقد استهدفت البعثة أيضا بحملة دعائية استفزازية قامت بها وسائط الإعلام في كنشاسا، ويعرف بعض أعضائها بارتباطهم الوثيق مع الحكومة. ومما يثير القلق بشكل خاص المزاعم التي تطلق ضد أفراد من موظفي الأمم المتحدة. ففي احدى المناسبات، وبعد نشر مقالة لاذعة للغاية، تلقى الموظف المعني بالأمر تهديدات بالقتل فاضطرت البعثة إلى سحبه. وهذا الطابع الذي يبعث على القلق البالغ للمزاعم الموجهة ضد موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك ممثلي الخاص، دفع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، برنارد ميبه، ليوجه رسالة إلى وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٦ آب/أغسطس يحتج فيها على الحملة ويطلب إليه أن يضع حدا لها.

التعاون مع الأطراف

٤٣ - واصلت الأطراف فرض قيود مشددة على حرية حركة أفراد البعثة. وحتى الآن لم تقم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية باستبدال نظام منح الإذن بالطيران على أساس كل حالة بحالتها بنظام من الإشعار المسبق بمجموعة رحلات، والذي يمثل ترتيبا ضروريا لتنظيم الاسطول الكبير من الطائرات المطلوبة. ورغم القرارات التي تم إبلاغها إلى ممثلي الخاص في ٢٣ آب/أغسطس (انظر الفقرة ١١ أعلاه)، فإن إجراءات الإشعار الجديدة لم تنفذ حتى الآن تنفيذا يبعث على الرضا. وفي ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر، لم يسمح لطائرات البعثة بالهبوط في مبوجي مايي. وبالمثل، لا تزال السلطات العسكرية في مبنداكا ترفض منذ ٨ آب/أغسطس السماح لطائرات البعثة بالهبوط أو المغادرة. لذلك فإن فريق البعثة في المدينة بحاجة ماسة إلى إمدادات جديدة.

٤٤ - وفي الوقت ذاته، لا تزال حركة تحرير الكونغو تعرقل الجهود التي تبذلها البعثة لنشر فريقها في باسنكوسو، وفرضت كما جاء أعلاه، نظام حظر جوي في أجواء مقاطعة خط الاستواء الشمالية. ومن جهتها قامت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بتقييد حرية البعثة في الوصول إلى المطار في ليسالا. وفي ١١ و ١٣ أيلول/سبتمبر، رفضت جمهورية الكونغو الديمقراطية الموافقة على الرحلات الجوية التي كانت تزمع البعثة القيام بها بين غوما وكابالو.

٤٥ - ورغم الطلبات العديدة التي قدمتها البعثة فإنها لم تتمكن من الحصول على التعاون اللازم من السلطات المدنية والعسكرية المحلية في المواقع الأربعة المقترحة لتمركز كتائب البعثة. وبمعزل عن التعاون المحدود الذي يبديه المسؤولون المحليون في كيسنغاني، فما من أحد منهم امتثل لطلبات البعثة الحصول على مساعدة في تحديد مواقع أو مبان مناسبة. كما لم يتم التوصل إلى أي اتفاقات بشأن استخدام مرافق المطارات في مواقع الانتشار.

٤٦ - وكما جرى التأكيد في تقارير سابقة، فإن نشر المراقبين والوحدات التي تم تشكيلها والتابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يثير مشاكل في مجال النقل

والإمداد حادة للغاية. والجوانب المعقدة للعمليات وتكاليفها توجب الاحترام الكامل من قبل الأطراف لأحكام اتفاق مركز القوات. ومن غير المقبول، رغم التوقيع على اتفاق مركز القوات، أن تظل البعثة تواجه صعوبات جدية فيما يتعلق بالحصول على الموافقة على رحلات الطيران والضرائب المباشرة وغير المباشرة والتكاليف الإضافية للوقود (قد تزيد من تكاليف تشغيل البعثة ١٠ ملايين دولار سنويا) وتوفير خدمات الاتصالات؛ وفرض سعر صرف مرتفع جدا على البعثة (٢٣,٥ فرنكا كونغوليا مقابل الدولار الأمريكي بالمقارنة مع سعر الصرف في السوق الذي يصل إلى ١٠٠ فرنك كونغولي).

نشر الوحدات النظامية للأمم المتحدة

٤٧ - في ٤ تموز/يوليه، أبلغت الحكومة البعثة بأنها لن تقبل بوجود أي "فئات مسلحة أجنبية" لا في كنشاسا، ولا في المدن الكبيرة. واستوضح ممثلي الخاص عن الأمر فأبلغه وزير الخارجية أنه لا يقصد من هذا التقييد أن يسري على جميع وحدات الأمم المتحدة المقترحة. وفي ١٤ تموز/يوليه، أبلغت البعثة الحكومة بموعد الوصول المرتقب لوحدة من وحدات دعم المقر. بيد أن الرئيس كابيلا اتهم البعثة في بيان علني أدلى به في ٢١ تموز/يوليه بالوقوف مكتوفة اليدين وبعدم حماية بلده من العدوان الخارجي، وطلب إلى الأمم المتحدة عدم نشر أي قوات مسلحة في كنشاسا ومبناداكا. وعقب ذلك مباشرة، التقى ممثلي الخاص بوزير الخارجية الذي كرر موقف حكومته بحظر انتشار القوات المسلحة التابعة للأمم المتحدة في كنشاسا أو في أي مدينة كبيرة من مدن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٨ - وخلال اجتماع عقده ممثلي الخاص في ٢٣ تموز/يوليه أكد الرئيس كابيلا الموقف نفسه وتحدث عن "سوء تفاهم" بين الأمم المتحدة والحكومة بشأن ولاية البعثة. وارتأت الحكومة أن البعثة ينبغي أن تنتشر حصرا في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون وذلك بغية مرافقة القوات المسلحة الأجنبية إلى الحدود. وشرح ممثلي الخاص للرئيس أن موقف الأمم المتحدة يسترشد بأحكام قراري مجلس الأمن ١٢٩١ (٢٠٠٠) و ١٣٠٤ (٢٠٠٠) بشأن حرية انتقال البعثة وتأمين التعاون معها. فطلب الرئيس كابيلا مهلة للتفكير لكي يستعرض الحالة. وفي ٢٧ تموز/يوليه، كررت الحكومة موقفها بشأن نشر قوات الأمم المتحدة في الإقليم الذي تسيطر عليه الحكومة. وتأكد هذا الموقف في ٣ آب/أغسطس في نيويورك، عندما التقى وزير حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع أعضاء مجلس الأمن بصفته المبعوث الخاص للرئيس كابيلا.

٤٩ - ونظرا إلى القيود التي فرضتها الحكومة، اضطرت البعثة إلى تأجيل نشر وحدة دعم المقر وفريق استطلاع تابع لإحدى الكتائب المزمع نشرها. وثابرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا على رفض قبول أحد البلدان التي يمكن أن تسهم بقوات والذي كان يفترض به أن يقدم الجزء الأعظم من الوحدات المتخصصة. ولهذا تم تجميد خطة نشر الوحدات النظامية.

٥٠ - ورغم هذه التطورات، واصلت الأمانة العامة التحضير بنشاط للمرحلة الثانية من انتشار البعثة وذلك من خلال العمل عن كثب مع البلدان التي يمكن أن تسهم بقوات. ورغم ما بذلته من الجهود، فإن الأمم المتحدة لا تزال تفتقر إلى ما يلزم من عروض من أجل تأمين الوحدات المتخصصة التي لا غنى عنها وخاصة في مجال مناولة البضائع المشحونة. وإضافة إلى ذلك لا تزال بعض الكتائب التي قدمتها البلدان المساهمة بقوات تحتاج إلى بعض المعدات الرئيسية كي تقوم بعملها على أكمل وجه؛ لذا فإنني أناشد مرة أخرى الجهات المانحة المحتملة أن تنظر في توفير ما يلزم من معدات وتدريب للكتائب.

التدابير العملية الضرورية للشروع في نشر المرحلة الثانية من الانتشار

٥١ - وفقا للموقف الذي اتخذته مؤخرا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنها ستأذن لقوات الأمم المتحدة بالانتشار في المدن المقترحة الأربع في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر الفقرتين ١١ و ١٤ أعلاه)، وضعت الأمم المتحدة قائمة من التدابير العملية الضرورية للشروع في المرحلة الثانية من الانتشار، أحالتها إلى وزير الخارجية يروديا في ١١ أيلول/سبتمبر. وشملت هذه التدابير العملية الضرورية المطابقة لأحكام اتفاق مركز القوات، الحرية التامة في حركة أفراد البعثة، وتدابير مشتركة في مجال السلامة الجوية في المطارات، وإتاحة الوصول إلى المرافق في المطارات، وتواجد موظفي العمليات الجوية التابعين للبعثة في المحطات الطرفية الجوية عند مغادرة أو هبوط طائرات الرحلات التابعة للبعثة، والوصول إلى الموانئ والمرافق النهرية، ومنح التراخيص ونطاقات التردد اللازمة للاتصالات، وتسوية مسألة سعر صرف العملات، وفرض ضرائب غير مباشرة بالإضافة إلى الشروط الأساسية الأخرى.

سادسا - الجوانب الإنسانية

٥٢ - تواصل تدهور الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ويقدر مكتب منسق الشؤون الإنسانية أن عدد المشردين قد ارتفع من ١,٤ مليون مشرد في حزيران/يونيه إلى ١,٨ مليون مشرد في منتصف أيلول/سبتمبر، ويعزى ذلك أساسا إلى المصادمات بين القوات الرواندية والأوغندية في كيسنغاني، والأعمال القتالية المكثفة في كيفوس والقتال الدائر حاليا في مقاطعة خط الاستواء الشمالية. وفضلا عن ذلك، أبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد اللاجئين الكونغوليين في جمهورية الكونغو بلغ ٨٥ ٠٠٠ لاجئ كما فر عدد يصل إلى ٢٠ ٠٠٠ لاجئ كونغولي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتعذر وصول المساعدة الإنسانية إلى عدد كبير من هؤلاء اللاجئين بسبب القتال أو الصعوبات الأخرى.

٥٣ - وقامت مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة ساداكو أوغاتا، بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه وتقابلت مع الرئيس كابيلا وبحثت معه القضايا الرئيسية المتعلقة بالأزمة الإنسانية. وأكدت على الخسائر البشرية التي سببها النزاع وطلبت إلى الحكومة أن تأخذ ذلك في الاعتبار خلال مفاوضات السلام.

٥٤ - ونفّذت مؤخرا الوكالات التابعة للأمم المتحدة مبادرة رئيسية في مقاطعة خط الاستواء لتوصيل الدعم الضروري العاجل لإنقاذ حياة ما يزيد على ٤٠٠ ٠٠٠ شخص متضررين بالحرب. بيد أن الوكالات المشاركة في هذه العملية تواجه حاليا مشاكل كبيرة في الحصول على تراخيص من الحكومة للعمل في مقاطعة خط الاستواء الجنوبية.

٥٥ - ولا يزال عدد الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة للأغذية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يقدر بـ ١٦ مليون شخص، أو ٣٣ في المائة تقريبا من سكان الكونغو. ولا تزال الأسباب الرئيسية لهذه الحالة الباعثة على القلق تتمثل في اجتثاث السكان الريفيين من الأماكن التي تتوفر فيها مصادرهم الغذائية التقليدية وعزلهم عنها، فضلا عن تدهور الحالة الاقتصادية. وتتواصل حالات النقص في الإمدادات الغذائية باستمرار لتبلغ أبعادا خطيرة لا سيما في أوساط المشردين في مقاطعة كاتانغا الشمالية (بويتو) ومقاطعة خط الاستواء الجنوبية (بوكونغو - إيكيلا).

٥٦ - وفي كيسنغاني، يقدر أن المصادمات بين القوات الرواندية والأوغندية التي جرت في بداية حزيران/يونيه قد أودت بحياة عدد يصل إلى ٧٦٠ مدنيا وتشريد نحو

٦١ ٠٠٠ شخص. وتمت معالجة ما يزيد على ١ ٧٤٠ مصابا مدنيا في المراكز الطبية خلال الفترة من ١١ إلى ١٦ حزيران/يونيه. وقُتل من بين العاملين في الوكالات الإنسانية، موظف تابع لمنظمة أطباء بلا حدود - بلجيكا/هولندا وأصيب ثلاثة موظفين تابعين للأمم المتحدة. ولا تزال الألغام والقذائف غير المتفجرة تشكل خطرا في المدينة وضواحيها. وتشمل الخسائر المادية في المدينة تدمير أو هدم ٤ ٠٠٠ منزل، وما يزيد على ٦٠ مدرسة وإلحاق أضرار بمبان حكومية أخرى، بما فيها الكنيسة الكاثوليكية ومحطة الطاقة "تشوبو" التي أصابتها القذائف. وأصيبت كذلك المباني التي تعمل فيها اليونيسيف والبعثة ومنظمة أطباء بلا حدود.

٥٧ - وما فتئ مكتب منسق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية والعديد من المنظمات غير الحكومية منكبة بنشاط على مواجهة الأزمة في كيسنغاني. ووفرت البعثة النقل الجوي والنقل بالمركبات لمواجهة حالات الطوارئ. وقدم المانحون، بما في ذلك حكومات بلجيكا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الاتحاد الأوروبي، مساعدة مالية في الوقت المناسب. وتم نقل ما مجموعه ١٧٠ طنا من المواد الغذائية وغير الغذائية جوا من كنشاسا إلى كيسنغاني لمواجهة حالات الطوارئ و ١٧٢,٥ طنا من غوما خلال المراحل الأولى من الأزمة، وتلا ذلك تقديم المزيد من المساعدة.

٥٨ - وتواصل كذلك تدهور الحالة الصحية في البلد. وأصبح البلد بسبب الحرب وتدهور المرافق الصحية في أوساط المشردين والسكان، وبسبب سوء التغذية، أرضا خصبة لتفشي وانتشار العديد من حالات الاعتلال والأمراض المعدية، بما في ذلك الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. والنساء والأطفال هم من الفئات الأشد تضررا بالأزمة. وبالإضافة إلى انتشار الأوبئة مثل الكوليرا، والتهاب السحايا، والزحار، والملاريا أبلغت منظمة الصحة العالمية عن ظهور أو عودة أمراض خطيرة أخرى مثل الحمى النزفية.

٥٩ - ونفّذت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، بالاشتراك مع نادي الروتاري الدولي وعدد من الشركاء الوطنيين الدوليين، الحملة الثانية على التوالي للتحصين ضد الشلل على الصعيد الوطني. وتم خلال المرحلتين الأولى والثانية، تحصين ما يزيد على ١٠,٢ ملايين من الأطفال في كامل أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، أي ٩٦ في المائة من المجموعة المستهدفة. وهناك ثلاثون منطقة صحية - يقع جميعها في مقاطعة خط الاستواء - لم يتم فيها أي تحصين بسبب القتال المتواصل بين القوات الحكومية وقوات حركة تحرير الكونغو. وفي داخل البلد، ساعد موظفو البعثة في تنفيذ برنامج التحصين. وقامت المديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة كارول بلامي، بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية من ١٠ إلى ١٣ آب/أغسطس واشتركت في الجولة الثانية من حملة التحصين الوطنية في مبوجي مايي في ١١ آب/أغسطس. وتم تدشين المرحلة النهائية من حملة أيام التحصين الوطنية في ١٥ أيلول/سبتمبر في لوبومباشي، في مقاطعة كاتانغا.

٦٠ - وفي كيفوس، اضطرت بعض الوكالات إلى وقف العمليات الإنسانية بسبب ازدياد خطر انعدام الأمن على موظفي الصحة، مما زاد من تعرض المشردين والمقيمين للخطر. وتواصل الجماعات المسلحة شن هجمات على المدنيين متسببة في العديد من الإصابات وجاعلة السفر في المنطقة محفوفا بالخطر.

سابعا - حقوق الإنسان

٦١ - لا تزال حالة حقوق الإنسان في كامل مناطق إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل مصدر قلق بالغ. ومنذ

تقريري الأخير، تدهورت الحالة في المنطقة التي يسيطر عليها الثوار إلى حد كبير مع وجود مؤشرات تدل على أن الأطراف المتحاربة قد تكون بصدد تنفيذ استراتيجية متعمَّدة لإرهاب السكان المدنيين. والحالة في المقاطعات الشرقية مثيرة للقلق بوجه خاص بسبب وجود عدد لا يحصى من عصابات رجال الميليشيا المسلحين، وبسبب تدمير المجتمع المدني، وغياب الهياكل الحكومية. وكثيرا ما يحدث العنف في المنطقة الشرقية بين الفئات العرقية، لا سيما في إيتوري وكيفو. وفي هذا السياق، يُلاحظ ارتفاع عدد حالات قتل النساء والأطفال من أصل رواندي.

٦٢ - وفي أيلول/سبتمبر، أصبحت الحالة في بوكافو مثيرة للقلق بوجه خاص بسبب الاعتقال التعسفي لأربعة أعضاء من الجمعية التأسيسية واحتجازهم وبسبب انفجارات القنابل اليدوية التي أودت بحياة ثمانية أشخاص. وفيما يتعلق بكيسنغاني، تعرض سكانها بسبب المصادمات بين القوات الرواندية والأوغندية إلى قصف ودمار مكثفَين وعشوائيين. ونتيجة لذلك، فإن حالة حقوق الإنسان هناك تعد من أشد الحالات سوءا. ولكن جمهورية الكونغو الديمقراطية اتخذت إجراءً إيجابيا، إذ أذنت لرئيس الأساقفة كاتاليكو بالعودة إلى بوكافو بعد أن منعته سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية من ذلك مدة سبعة أشهر. وذكرت التقارير أنه تم في ١٩ أيلول/سبتمبر إطلاق سراح أعضاء الجمعية التأسيسية الأربعة المحتجزين.

٦٣ - وفي الإقليم الخاضع لسيطرة الحكومة، وعلى الرغم من إعلان السلطات التزامها بوقف تطبيق عقوبة الإعدام وإنشاء دائرة استئناف تابعة للمحكمة العسكرية، تواصلت عمليات تنفيذ الإعدام وإن يكن بمعدل منخفض. وليس هناك أيضا ما يدل على أنه سيتم إصلاح نظام المحاكم العسكرية. وأنشئ هذا النظام للنظر في القضايا المتعلقة بإساءة استعمال ضباط الجيش والشرطة للسلطة، والسطو المسلح. بيد أنه يتواصل محاكمة المدنيين مثل الصحفيين والمعارضين السياسيين في هذه المحاكم على جرائم أخرى، وذلك انتهاكا للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من عقوبات الإعدام فإن المدعَى عليهم أمام المحاكم العسكرية لا يحق لهم الاستئناف ولا يمثلون تمثيلا قانونيا في بعض الحالات. وطلب مؤخرا المدعي العام، الحكم بعقوبة الإعدام على طلبة أُدينوا بجريمة تخريب ثانوية.

٦٤- ومن المسائل الأخرى المثيرة للقلق إعلان وزير الداخلية مؤخرا أن الحكومة ستحاكم أي شخص لا ينتمي إلى حزب سياسي مسجَّل يُدلي ببيانات سياسية باعتبارها "جرائم كبيرة ضد أمن الدولة". وأعلن مدير الفرع الخاص من الشرطة الوطنية أن أي فرد يشترك في نشاط غير مأذون به يعتقل. ونتيجة لذلك، تم اعتقال زعيمة الحركة الثورية الشعبية في ٢٢ تموز/يوليه لدعوتها الرئيس كابيلا للاجتماع مع المعارضة السياسية والاشتراك في الحوار الكونغولي. وفي حين أُطلق سراح الزعيمة مؤقتا لتتلقى العلاج الطبي في ٨ آب/أغسطس، ذكرت التقارير أنها أُعيدت إلى السجن في ١٢ أيلول/سبتمبر. كذلك، تم اعتقال ١٠ أعضاء من الاتحاد الديمقراطي وحزب التقدم الاجتماعي واحتُجزوا لعقدهم اجتماعات حزبية. وهذه القيود المحددة الأهداف المفروضة على حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات تتعارض تماما مع حقوق الإنسان الأساسية كما تتعارض مع الشروط الصريحة الواردة في اتفاق لوساكا.

٦٥ - ومؤخرا، أصدر العديد من المنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان بيانات تدين فيها الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في كل من الإقليم الخاضع لسيطرة الحكومة والإقليم الخاضع لسيطرة المتمردين. ودعت هذه البيانات الحكومة إلى احترام الحريات الأساسية وسيادة القانون، وأوضحت أن تنمية البلد على المدى الطويل مرتبطة بجعل حقوق الإنسان موضع اهتمام بالدرجة الأولى - مع

تصور حقوق الإنسان كمبادئ تتجسد في المشاركة السياسية الحقيقية، والتمثيل الحكومي ذي المصداقية، والمساءلة القانونية.

٦٦ - وزار المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، روبرتو غاريتون، هذا البلد خلال الفترة من ١٣ إلى ٢٦ آب/أغسطس. وأجرى المقرر الخاص اجتماعات مع المسؤولين المدنيين والقضائيين والعسكريين، ومع ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات، والجماعات الدينية والسياسية، والصحفيين. وزار أيضا السجون ومراكز الاعتقال في كل من الإقليم الخاضع لسيطرة الحكومة والإقليم الخاضع لسيطرة المتمردين. ولاحظ السيد غاريتون أن الحكومة اتخذت خطوات إيجابية، تشمل إصدار مرسوم العفو، الذي أدى إلى إطلاق سراح عدة مئات من سجناء الرأي. غير أنه لا يزال يُنتظر إجراء مزيد من التحسينات مثل إصلاح المحاكم العسكرية، وإلغاء عقوبة الإعدام، والتصديق على البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف.

ثامنا - حماية الأطفال

٦٧ - في ٩ حزيران/يونيه، وقع الرئيس كابيلا مرسوما يحظر تجنيد الأطفال دون ١٨ سنة في القوات المسلحة وإرسال الجنود الأطفال الى مناطق القتال. وقد رحب ممثلي الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، أولارا أوتونو، بهذا القانون الجديد وحث كلا من الحكومة وفصائل المتمردين على الشروع فورا في نزع سلاح المقاتلين دون هذه السن، وسحبهم من الخط الأمامي وإعادتهم إلى ديارهم ومدارسهم. وفي ١٥ أيار/مايو، أصدرت حركة المتمردين التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أيضا أمرا بإنشاء لجنة مشتركة بين الإدارات معنية بتسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم في الإقليم الخاضع لسيطرتها. غير أن هذه اللجنة لم تنشأ بعد.

٦٨ - وتشير التقارير الواردة من مراقبي البعثة إلى أن الأطراف المتحاربة لا تزال تجند الأطفال وترسلهم إلى الخط الأمامي للقتال. ووردت أنباء تفيد بوقوع تدهور خطير في نسبة الحضور في المدارس شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويعود ذلك من جهة إلى ازدياد ممارسات التجنيد بشدة. ويُقال إن الآباء قد أصبحوا عازفين عن إرسال أطفالهم إلى المدارس خشية التجنيد الإجباري.

٦٩ - وواصلت البعثة تقديم دورات تدريبية بشأن قضايا حماية الأطفال إلى الوافدين الجدد من المراقبين العسكريين وتوعية جميع الأطراف بشأن حقوق الأطفال، بما في ذلك أهمية تنفيذ التدابير الفورية والدنيا المتعلقة بالحماية. وخلال هذه الفترة، عُين في غوما مستشار لشؤون حماية الأطفال تابع للبعثة.

تاسعا - استغلال الموارد الطبيعية

٧٠ - طلب مجلس الأمن، في بيان رئاسي مؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/20)، إلى الأمين العام أن ينشئ فريق خبراء معني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبناء على ذلك، وجهتُ، في ٣١ تموز/يوليه، رسالة إلى رئيسة مجلس الأمن أبلغها فيها بأنني اعتزم تعيين رئيسة لهذا الفريق، السيدة استاتياتو با - نداو، الوزيرة السابقة للطاقة في كوت ديفوار، وإنني أنوي أيضا تعيين أربعة أعضاء في هذا الفريق. وقد اجتمع أعضاء فريق الخبراء في نيويورك خلال الأسبوع الذي بدأ في ١٢ أيلول/سبتمبر وتلقوا المعلومات اللازمة. وسيكون مقر هذا الفريق في نيروبي، حيث يتوقع أن يبدأ أنشطته بنهاية أيلول/سبتمبر.

عاشرا – الجوانب المالية

٧١ – منحتني الجمعية العامة، بموجب قرارها ٥٤/٢٦٠ ألف المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، سلطة الدخول في التزامات، وتقسيم مبلغ قدره ٢٠٠ مليون دولار فيما بين الدول الأعضاء من أجل تغطية الاحتياجات الفورية للبعثة وتمكينها من الشروع في الأعمال التحضيرية السوقية لعملية الانتشار التدريجي للأفراد العسكريين المدربين. وفيما بعد، فإن الجمعية العامة، بموجب قرارها ٥٤/٢٦٠ باء المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أذنت لي، آخذة في الاعتبار مبلغ الـ ٥٨,٧ مليون دولار المخصص للبعثة خلال الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بأن أستخدم، خلال فترة الاثني عشر شهرا التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، مبلغ الـ ١٤١,٣ مليون دولار الذي يمثل الرصيد المتبقي من الالتزام المأذون به للبعثة في قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٦٠ ألف.

٧٢ – وحتى ٣١ آب/أغسطس، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١٣٦,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢ ٤٣٤ مليون دولار.

حادي عشر – الملاحظات والاستنتاجات

٧٣ – على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، وبخاصة منذ اتخاذ القرار ١٣١٦ (٢٠٠٠)، ضاعفت عدة جهات معنية جهودها من أجل إعادة عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مسارها. لذا ينبغي الاعتراف بصورة خاصة بتفاني ومثابرة الزعماء الإقليميين الذين ما فتئوا يعملون دونما كلل من أجل تحقيق هذا الهدف. وأرحب أيضا بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ٧ أيلول/سبتمبر بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/PRST/2000/28)، الذي يدل على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لهذه القضية الحيوية.

٧٤ – غير أنه يؤسفني أن أُبلغ المجلس بإحراز تقدم ضئيل، إن كان هناك تقدم البتة، في تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. فقد تواصل انتهاك وقف إطلاق النار باستمرار بسبب اشتداد حدة القتال بين القوات الحكومية وقوات المتمردين وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية في مقاطعة خط الاستواء الشمالية. ولم يهدد القتال عملية السلام فحسب بل امتد أيضا إلى داخل جمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أعرب هذان البلدان عن تخوفهما الشديد من الأثر السلبي لهذا الصراع على الظروف الأمنية والاقتصادية والإنسانية وطلبا الدعم الدولي لتحسين هذه الحالة. وفي الوقت نفسه، لا تزال البيئة المضطربة للغاية في منطقة كيفوس، التي تشهد اصطدامات متكررة وعنيفة بين قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/جيش روواندا الوطني والجماعات المسلحة، تشكل مصدر قلق شديد.

٧٥ – وتوقف التقدم في وضع خطة فض الاشتباك التي اعتُمدت في كمبالا في ٨ نيسان/أبريل وذلك منذ أواخر تموز/يوليه عندما قررت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الانسحاب من مداولات اللجنة العسكرية المشتركة بشأن هذا الموضوع. وزاد من إضعاف هذا الاتفاق القتال الذي دار مؤخرا وتجنيد وتدريب القوات على نطاق واسع، والاستمرار في شراء الأسلحة والذخيرة.

٧٦ – وخلال هذه الفترة، كثفت حركات المتمردين محاولاتها الرامية إلى تشكيل جبهة موحدة معارضة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبينما واصل كل من حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) المحادثات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، والتي أجريت آخر جولة منها في غبادوليتي في ١ أيلول/سبتمبر، لم يشارك التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (حركة التحرير) في هذه العملية نظرا لاستمرار النزاع الدائر داخل هذا الفصيل. وقد تجلى هذا النزاع بكل وضوح في الحادث الذي وقع في

٣٠ آب/أغسطس حيث اضطر أحد قادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (حركة التحرير) إلى الاحتماء في أحد مواقع أفرقة البعثة في بونيا.

٧٧ - وفي الوقت نفسه، أحبطت جهود الأمم المتحدة الرامية إلى مساعدة الأطراف في تنفيذ اتفاق لوساكا بسبب استمرار القيود المفروضة على حرية تنقل أفراد البعثة، وعدم الامتثال لأحكام اتفاق مركز القوات ومعارضة انتشار قوات الأمم المتحدة حتى الآونة الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، أدت حملة دعائية استهدفت ضد بعثة الأمم المتحدة إلى زيادة المخاوف فيما يتعلق بسلامة أفراد البعثة. وعقب الزيارة التي أجراها ممثلي الخاص، أذنت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بانتشار قوات الأمم المتحدة في بعض المواقع التي تسيطر عليها الحكومة وأعلنت تخفيف بعض القيود المفروضة على حرية تنقل أفراد البعثة. غير أن هذه التنازلات، جاءت دون المطلوب ولا يزال يتعين تنفيذها بصورة كاملة.

٧٨ - وبالإضافة إلى ذلك، شككت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا في صحة اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار ودعت إلى مراجعته. وبينما يعود أمر مراجعة هذا الاتفاق إلى موافقة الأطراف الموقعة نفسها، ينبغي التذكير بأن الاتفاق يشكل أساس جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تأذن بوجود البعثة. لذلك لا بد من توضيح هذه المسألة الأساسية لاتخاذ أي قرار بشأن انتشار قوات الأمم المتحدة في المستقبل.

٧٩ - وبالمثل، فقد تراجعت الآمال في التنفيذ المبكر لأحكام اتفاق لوساكا فيما يتعلق بالحوار بين الأطراف الكونغولية، بسبب رفض أحد الأطراف التعاون مع الميسر. ولم يكن صدور بعض البيانات العلنية السلبية مؤخرا في كنشاسا بشأن الميسر مؤشرا إيجابيا بالنسبة لاستئناف عملية التيسير.

٨٠ - ورغم الصعوبات العارضة، حدثت بعض التطورات الإيجابية. فعملا بالفقرة ٣ من القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، انسحبت القوات الرواندية والأوغندية من كيسنغاني، ولو أنه يتعين التأكد مما إذا كانت هذه القوات قد أُعيد انتشارها في مناطق أخرى تشهد مواجهات أم لا. وكان إطلاق سراح سجناء الحرب أيضا، عملا بأحد الجوانب الرئيسية من اتفاق لوساكا، تدبيرا مفيدا من تدابير بناء الثقة التي اتخذها الأطراف. واقترحت الحكومة الرواندية أيضا خطة لفض الاشتباك بين القوات الرواندية وقوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في كاساي. لذا من المهم أن تقوم الاجتماعات المقبلة للجنة العسكرية المشتركة واللجنة السياسية، المقرر عقدها في نهاية أيلول/سبتمبر، باستعراض الحالة ودراسة هذا المقترح ومقترحات أخرى قُدمت في سياق عملية السلام. ومن باب الأولوية، ينبغي لهذه الاجتماعات أن تتناول على وجه الاستعجال أيضا استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار.

٨١ - أما التدهور الذي تشهده الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية فلا يزال يشكّل مصدرا آخر للقلق الشديد. فلا يزال المدنيون يدفعون ثمنا باهظا لهذا الصراع. ومن المقلق للغاية أن المواجهات العسكرية الشديدة حالت دون وصول الوكالات الإنسانية إلى العديد من المناطق، بما في ذلك المناطق الواقعة شرقي جمهورية الكونغو، تاركة الفئات الضعيفة من السكان بدون المساعدة التي هم في أشد الحاجة إليها. وأدى استمرار القتال وانتشار انعدام الأمن إلى تفاقم حالة الأطفال ويقتضي ذلك اتخاذ إجراء دائم يرمي إلى حماية حقوق هؤلاء الأطفال.

٨٢ - وبالنظر إلى جميع هذه العوامل المذكورة أعلاه، أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في تمديد ولاية البعثة لفترة شهرين. فسيدُل هذا التمديد على أن الأمم المتحدة عازمة

على أن تظل ملتزمة بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيوضح ذلك في الوقت نفسه لجميع الأطراف أن هذين الشهرين ينبغي استغلالهما لكي تثبت هذه الأطراف بشكل جلي إرادتها في تحريك عملية السلام إلى الأمام وتهيئة الظروف اللازمة للمرحلة الثانية من انتشار البعثة. وستواصل الأمم المتحدة في هذه الأثناء، الأعمال التحضيرية اللازمة لهذا الانتشار.

٨٣ - وفي هذا السياق، لا يمكن التقليل من أهمية الحوار بين الأطراف الكونغولية. فمن الواضح أنه لن يكون هناك أي حل دائم لهذا الصراع بدون وجود حوار سياسي هادف بين الأطراف الكونغولية، يفضي إلى نظام سياسي جديد. وينبغي تكثيف الجهود من أجل المساعدة في تبديد المخاوف الحالية التي تحول دون إحراز تقدم في هذا الصدد. وإلا فإن الفشل في إحراز تقدم في الحوار الكونغولي قد يؤدي إلى تجزئة البلد، مع كل ما يمكن أن يجره هذا الاحتمال من عواقب على المنطقة بأكملها.

٨٤ - وفي الوقت نفسه، ما زالت الأنباء المزعجة ترد باستمرار فيما يتعلق بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تقوم عائدات هذه الأنشطة غير المشروعة بتأجيج الصراع فحسب بل تُثري أيضا أولئك الذين يفضلون استمرار المواجهات. ويسرني أنه قد تم إنشاء فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإنني أتطلع إلى تلقي تقريره في الوقت المناسب.

٨٥ - ويؤمل بشدة أن تستغل الأطراف هذا التمديد القصير لولاية البعثة استغلالا حكيما من أجل إعادة بدء عملية السلام. والمجتمع الدولي يتطلع إلى التزام هذه الأطراف بشكل واضح، لأن نجاح عمليات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتوقف، أولا وقبل كل شيء، على تعاون تلك الأطراف المعنية بصفة مباشرة. وإن عدم إحراز أي تقدم في عملية السلام لن يجعل من الصعب فحسب تبرير بدء المرحلة الثانية من انتشار الأمم المتحدة، بل سيجعل من الصعب أيضا تبرير استمرار وجود البعثة بمستواها الحالي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الواضح أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا يمكن أن تشكل بديلا عن الإرادة السياسية لتحقيق تسوية سلمية.

٨٦ - وأود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، ولقائد القوة، ولأفراد البعثة العسكريين والمدنيين وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة العاملين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ذلك أن ما يسهمون به، دون كلل، في قضية السلام في ذلك البلد وفي ظل ظروف بالغة الصعوبة لهو أمر يستوجب خالص الثناء.

المرفق

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: المساهمات حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	المجموع
الاتحاد الروسي	٥		٥
الأردن	٢		٢
أوروغواي	١١	٨	١٩
أوكرانيا	٤		٤
باكستان	١٤	١٣	٢٧
بلجيكا		١	١
بنغلاديش	٩	٧	١٦
بنن	٥	٣	٨
بوركينا فاسو	٢		٢
بولندا	١		١
بوليفيا	٢		٢
بيرو	٣		٣
تونس	٦		٦
الجزائر	١٢	١	١٣
الجماهيرية العربية الليبية	٤		٤
الجمهورية التشيكية	٣	١	٤
جمهورية تنزانيا المتحدة	٦	١	٧
الدانمرك	١	١	٢
رومانيا	١١	١	١٢
زامبيا	٩		٩
السنغال	١٣	١٧	٣٠
السويد	١		١
سويسرا		١	١
غانا	٨		٨

	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	المجموع
فرنسا	١	٢	٣
كندا		٢	٢
كينيا		٥	٥
مالي	٣		٣
ماليزيا	٢	٧	٩
مصر	١٢		١٢
المغرب		٤	٤
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٤	–	٤
نيبال	٩		٩
النيجر	٢	١	٣
نيجيريا	٦		٦
الهند	٨	٣	١١
المجموع	**١٧٩**	**٧٩**	**٢٥٨**

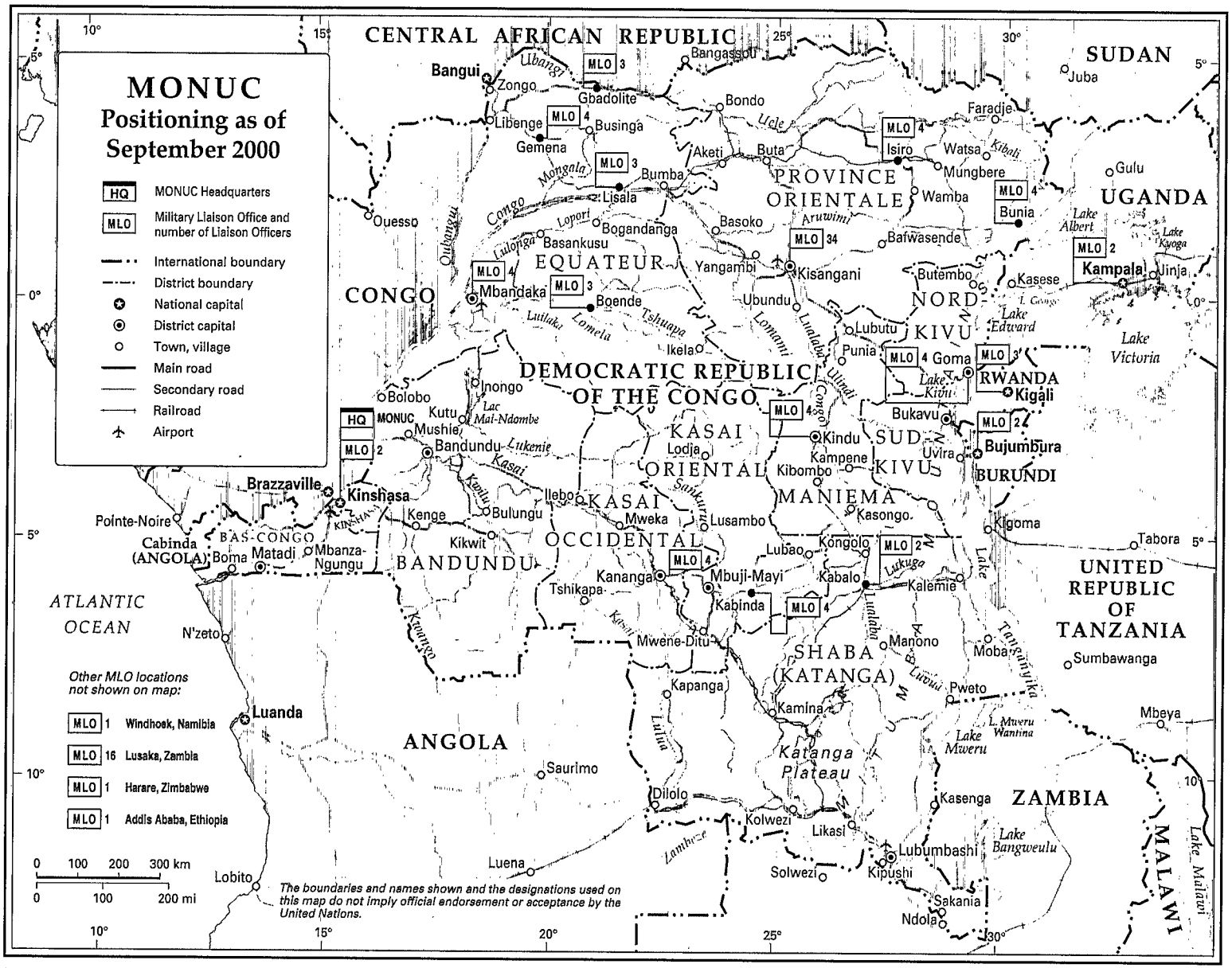

Map No. 4121 Rev. 5 UNITED NATIONS
September 2000

Department of Public Information
Cartographic Section